التهديدات الأميركية لإيران.. انقسام دولي وحرب باردة مقبلة

رزوق الغاوي

في إطار محاولات الإدارة الأميركية الرامية لمحاصرة إيران وعزلها دولياً وإقليمياً وإخضاعها لسلسلة من العقوبات التي ستقابل بوقوف كل من سورية والعراق ولبنان واليمن إلى جانب إيران باعتبارها موجهة ضد المؤسسات العامة والخاصة والشخصيات الحكومية والاجتماعية الإيرانية، تأمل واشنطن أن تؤدي في نهاية الأمر إلى إرغام إيران على عقد اتفاق نووي جديد معها حسب رؤية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يختلف إن لم يتناقض في جوانب منه، مع رؤية باراك أوباما الذي سبق أن رعى إنجاز الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥ معتبراً أنه يشكل مصلحة إستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، على حين رأى فيه ترامب مصلحة إيرانية فقط على حساب المصلحة الأميركية، غير أنه لم يخطر ببال ترامب أن ضغوطه على الجانب الإيراني قد أعطت طهران فرصة ذهبية لرفع نسبة تخصيب اليورانيوم التي سبق أن حددها الاتفاق النووي.

محاولات أميركية تسعى واشنطن للسير فيها بغية تشكيل تحالف دولي مشترطة، حسب متابعين، على من قد يوافقها الرأي أن تقتصر مهمة أطراف هذا التحالف الذي مات قبل أن يولد، على أنها موجهة فقط ضد إيران مع اشتراط واشنطن عدم قيام أية علاقات اقتصادية بين أطراف هذا التحالف المفترض، وهي محاولات تتضمن ثلاثة مشاريع لم يرَ النور أي منها حتى الآن:

– تمثل أولها بدعوة أميركية لإقامة تحالف آسيوي أوروبي خليجي، ما لبثت أن سقطت جراء معارضة الدول الأوروبية الثلاث الموقعة على الاتفاق النووي وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا، في بيان مشترك دعت فيه إلى وقف تصعيد التوتر واستئناف الحوار، معربة فيه عن قلقها من تصعيد التوتر في الخليج ومن مخاطر انهيار الاتفاق النووي والتصرف بمسؤولية تجاه هذا الأمر، والبحث عن السبل الكفيلة بالحيلولة دون انهياره، وتفادي أي تداعيات تفرزه في منطقة الخليج ليس بإمكان أحد التكهن بمدى خطورتها على المصالح الغربية فيها.

–. الدعوة الثانية لتشكيل تحالف أميركي بريطاني سعودي إماراتي إسرائيلي، ما لبثت هي الأخرى أن سقطت جراء موقف دولة الإمارات المتمثل بمراهنتها على الحل السياسي ودعوتها إلى تخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج والذهاب إلى الحوار، آخذة في الاعتبار أنها جارة لإيران ومتشاطئة معها في خليج عمان، وأن التصعيد العسكري يمكن أن يشكل تهديداً للإمارات.

– الدعوة الثالثة لتشكيل «ناتو أميركي– خليجي» لكنها سقطت جراء الموقف القطري الذي يرى أنها تشكل انقساماً بين دول الخليج، وبذلك فشلت واشنطن بتشكيل هذا الحلف، وسقطت فكرة «الناتو العربي»، يضاف إلى ذلك أن لأنقرة موقفاً خاصاً من العقوبات الأميركية الاقتصادية والعسكرية المفروضة ضد إيران ينطلق من حرصها على مصالحها في المنطقة ومواقفها من المسألة الكردية، فيما تبقى إسرائيل على استعداد للمشاركة في التحالف ضد إيران انطلاقاً من كون الولايات المتحدة الأميركية الحليف السياسي الرئيسي لها.

وترى دوائر أميركية داخلية ودولية وإقليمية، أن من شأن تشكيل حلف «أميركي– خليجي» أن تكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد الأميركي، ما أفرز العديد من التحفظات والاعتراضات على تشكيله، وخاصة على ضوء مساعي الإدارة الأميركية الرامية لخفض سعر النفط، الأمر الذي تعارضه جميع دول الخليج وخاصة السعودية التي تهدد واشنطن بوقف التعامل بالبترودولار بعد أن لمست نية واشنطن فرض عقوبات أميركية ضد بلدان منظمة الأوبك، ما يشير بشكل أو بآخر إلى وجود بعض الفتور في العلاقات بين واشنطن من جهة، وكل من الرياض وأنقرة من جهة أخرى، جراء ما يمكن أن تلحقه السياسة الأميركية في المنطقة من أضرار بمصالح البلدين الاقتصادية.

في السياق يبدو واضحاً أن ترامب يواجه معارضة صريحة من سياسيين أميركيين يثيرون من جديد قضية اغتيال جمال خاشقجي وحرب اليمن مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية العام القادم، والتي يحسب لها الرئيس الأميركي ألف حساب، ويشار هنا إلى أن أوساط الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي وعدداً من الديمقراطيين في مجلس النواب الأميركي يصرون على ضرورة البدء بعملية عزل ترامب على حين يرى آخرون ضرورة تركيز الجهود والعمل على إلحاق الهزيمة به في الانتخابات المقبلة.

يمكن القول إن المعارضة التي يواجهها ترامب الآن داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها وخاصة من قبل العديد من الدول الحليفة لواشنطن أو الصديقة لها في القارتين الآسيوية والأوروبية وتحديداً في منطقة الخليج، قد شكلت صدمة لترامب ربما من شأنها إخراجه من المآزق والورطات التي أوقع نفسه وبلاده فيها ما جعل بعض البلدان الصديقة لواشنطن تعيد النظر في طرق التعاطي معها وتقييمها بما يتفق مع مصالح تلك البلدان، ولعل الفتور الذي يعتري العلاقات التركية الأميركية في هذه الآونة، خير مثال على ذلك وخاصة بعد حصول أنقرة على صواريخ «إس٤٠٠» الروسية وإحجام واشنطن على تنفيذ اتفاقها مع أنقرة لتزويدها بطائرات «إف٣٥» المقاتلة التي تساهم تركيا باستثمارات واسعة النطاق في برنامج تصنيعها، حيث تنتج الشركات التركية ٩٣٧ جزءاً من أجزائها.

تبقى النتائج على المدى المنظور رهناً بما يستجد من تطورات قد تطرأ على السياسة الأميركية خلال المرحلة القادمة التي لا يمكن الآن التكهن واستباق ما قد تشهده تلك المرحلة من أحداث حيث الاعتقاد السائد في الساحة السياسية الدولية الآن أن احتمالات التصعيد إلى مستوى المواجهة العسكرية سوف تبقى غير واردة على الرغم من استمرار التهديد بها، لكن في حال تمكن ترامب من تشكيل حلف «ناتو عربي» فسيكون ذلك حافزاً لتشكيل حلف «وارسو عربي» ما يعني المضي في مرحلة جديدة من الحرب الباردة بين المعسكرين الأميركي والروسي.

بعد قرار وقف العمل بالاتفاقيات مع الاحتلال

المجلس الوطني الفلسطيني: بداية مرحلة جديدة من المواجهة مع «إسرائيل»

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن قرار وقف العمل بالاتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي يعني بداية مرحلة جديدة من الصمود والمواجهة المفتوحة تتطلب إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

وفي تصريح لرئيسه سليم الزعنون حمّل المجلس الاحتلال وإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المسؤولية بسبب سياساتهما وإجراءاتهما العدوانية.

كما دعا المجلس الفصائل والقوى إلى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية في هذه اللحظة الفارقة.

ومن جانبه قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني في تصريحات لـ«صوت فلسطين»، إن اللجنة المكلفة وضع آليات فك الارتباط عن الاحتلال تتكون من أعضاء من اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير، والمركزية لحركة فتح، والحكومة، وستضع اللجنة آليات عمل ملموسة بسقف زمني محدد لأن القضية الفلسطينية هي الآن في بداية مرحلة جديدة تتطلب إجراءات جدية.

وأشار مجدلاني إلى أن الحكومة الفلسطينية ستكون مكلفة بتنفيذ الجزء الأكبر من فك الارتباط عن الاحتلال خاصة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي.

بدوره رحب عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، طلال أبو ظريفة، بقرار القيادة وقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، معتبراً ذلك خطوة تنسجم مع قرارات المجلس الوطني والمركزي.

وشدد أبو ظريفة في حديث لإذاعة «صوت فلسطين» أمس على ضرورة نقل هذا القرار إلى حيز التطبيق لاستنهاض الحالة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال وتوفير إرادة سياسية جادة عند الكل الوطني من أجل حماية هذه القرارات وآليات تطبيقها عبر التسريع بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية لمواجهة «صفقة القرن».

من جانبه رحب الأمين العام للمبادرة الوطنية مصطفى البرغوثي أيضاً بالقرار، واعتبر في تصريحات لـ«صوت فلسطين» أمس أن القرار هو رد طبيعي على ما يقوم به الاحتلال، وحكومته اليمينية المتطرفة من: قتل، وهدم، واستيطان في مخالفة لكل الاتفاقيات الموقعة معها.

وأضاف: إن جميع ردود الأفعال كانت مؤيدة للقرار الذي يقف في وجه صفقة القرن، لافتاً إلى أننا نملك أساساً متيناً لوحدة الموقف الفلسطيني، داعياً إلى تصعيد المواجهة الشعبية مع الاحتلال وتصعيد حركة المقاطعة.

من جهته شدد نائب الأمين العام لجبهة التحرير العربية محمود إسماعيل، على أهمية قرار القيادة وقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، الأمر الذي يتطلب خطوات جادة تنسجم معه.

وقال إسماعيل أمس: «إن القيادة قررت تشكيل لجنة لدراسة الخطوات العملية لتنفيذ القرار، ما يعني أن هناك خطوات في المجال السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والأمني.

ودعا نائب الأمين العام لجبهة التحرير العربية إلى تشكيل وفود تتوجه إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لاتخاذ قرارات وتنفيذها على الأرض لوقف هجمة الاحتلال على أبناء شعبنا وأرضنا.

إلى ذلك أكد نائب رئيس حركة «فتح» محمود العالول، أن قرار القيادة وقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل يشمل جميع الاتفاقيات الموقعة معها ولا يستثنى منها شيئا.

ولاقى قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقف العمل بالاتفاقات ترحيباً من الأطراف الفلسطينية حيث اعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأعلن عباس مساء الخميس قرار وقف العمل بالاتفاقيات الموقّعة مع «إسرائيل» وما يترتب عليها من التزامات.

يأتي ذلك عقب قيام الاحتلال بحملة غير مسبوقة بتهديم عشرات الشقق السكنية في منطقة وادي الحمّص قرب القدس المحتلة، وفي وادي عارة، ما استدعى غضباً فلسطينياً وإدانة دولية واسعة.

وعقب اجتماع طارئ للقيادة الفلسطينية في رام الله، قال عباس إنه لن يتمّ الرضوخ للإملاءات وفرض الأمر الواقع، متهماً الإدارة الأميركية بتوفير الغطاء لانتهاكات الاحتلال.

وعلى الأرض، أصيب عشرات الفلسطينيين بالاختناق بالغاز المسيّل للدموع خلال تصديهم لقوات الاحتلال في حي وادي الحمّص شرق القدس المحتلة.

وأطلق جيش الاحتلال قنابل الغاز على المعتصمين عقب أداء صلاة الجمعة تضامناً مع السكان الذين هدمت بيوتهم.

وفي غزة، استشهد فلسطيني وأُصيب عدد آخر بجروح جراء اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المشاركين في جمعة «لاجئي لبنان» شرق القطاع.

وفي الضفة الغربية اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس فلسطينيين اثنين من بلدة حلحول شمال مدينة الخليل.

واقتحمت قوات الاحتلال عدة أحياء بمدينة الخليل ونصبت حواجز عسكرية على مدخل المدينة الشمالي.

وتواصل قوات الاحتلال ممارساتها العدوانية بحق الفلسطينيين من خلال التضييق عليهم ومداهمة مدنهم وقراهم وشن حملات اعتقال يومية بهدف تهجيرهم والاستيلاء على أراضيهم وتهويدها.

(الميادين– صوت فلسطين– وفا)

استشهاد شاب فلسطيني بعد المواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي (رويترز)

اتفاق على قائمة عربية مشتركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي المقبلة

أفادت وسائل إعلام إسرائيلية بأن معظم المشاركين في «القائمة العربية المشتركة» سابقاً، توصلوا إلى اتفاق على إعادة توحيد صفوفهم في الانتخابات المقرر تنظيمها في أيلول المقبل.

وأكدت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» أن ثلاثة من أربعة أحزاب في القائمة المشتركة السابقة، وهي «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» و«الحركة العربية للتغيير» و«القائمة العربية الموحدة»، وافقت على تشكيل قائمة جديدة.

من جانبه، أبدى «التجمع الوطني الديمقراطي» دعمه الأولي للمبادرة، لكنه لم يعرب بعد عن موافقته النهائية على القائمة الجديدة، ولن تجتمع لجنته المركزية حتى اليوم الأحد لمناقشة الموضوع، حسب ما أكد رئيس الحزب، جمال زحالقة، لصحيفة «هآرتس».

وحسب تقارير إسرائيلية، سيتصدر القائمة الجديدة رئيس «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، أيمن عودة، يليه الأمين العام لـ «التجمع الوطني الديمقراطي»، امطانس شحادة، وزعيم ومؤسس «الحركة العربية للتغيير»، أحمد الطيبي، ورئيس «القائمة العربية الموحدة» منصور عباس.

ومن المقرر أن يعقد قادة الأحزاب الثلاثة التي وافقت على القائمة الجديدة مؤتمراً صحفياً في مدينة الناصرة، للإعلان رسمياً عن تشكيل الائتلاف.

وسبق أن حصلت «القائمة العربية المشتركة» على ١٣ مقعداً في الكنيست في انتخابات عام ٢٠١٥، لتصبح ثالث أكبر قوة فيه، إلا أن الخلافات داخلها أدت إلى تقسيمها إلى قائمتين منفصلتين حصدتا ١٠ مقاعد فقط في الانتخابات الأخيرة التي جرت في نيسان.

لكن فشل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في تشكيل ائتلاف حكومي، يتيح للأحزاب العربية فرصة ثانية لتعزيز مواقعها في الكنيست.

وكالات

الأمم المتحدة تنتقد التحالف السعودي و«إسرائيل» بقتل الأطفال في اليمن وفلسطين

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: إن التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن قتل أو أصاب ٧٢٩ طفلاً يمنياً خلال عام ٢٠١٨، فيما يمثل نحو نصف إجمالي عدد الضحايا من الأطفال.

وفي تقرير قدمه لمجلس الأمن الدولي أول من أمس ذكر غوتيريش أن عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قُتلوا أو جُرحوا العام الماضي على يد القوات الإسرائيلية بشكل أساسي كان الأعلى منذ ٢٠١٤ على الرغم من عدم إدراج أي طرف في القائمة السوداء في ملحق التقرير السنوي الخاص بالأطفال في الصراعات المسلحة، وفق ما ذكرت رويترز.

ولا يفرض التقرير إجراءات ضد الأطراف التي يتم إدراجها في القائمة السوداء، لكنه يفضح أطراف الصراع على أمل دفعها لتنفيذ إجراءات لحماية الأطفال. وأدرج التحالف ضمن القائمة السوداء للعام الثالث على التوالي.

ويعد التقرير محل جدل منذ فترة طويلة حيث يقول دبلوماسيون أن كلاً من السعودية و«إسرائيل» مارستا ضغوطاً في السنوات الأخيرة في محاولة لعدم إدراجهما في القائمة السوداء.

وفي عام ٢٠١٥ استبعدت الأمم المتحدة «إسرائيل» وحركة حماس من القائمة السوداء بعد ضمهما في مسودة أعدت في وقت سابق، ولكن «إسرائيل» انتُقدت بسبب عملياتها العسكرية في ٢٠١٤.

ونفت «إسرائيل» الضغط على الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في ذلك الوقت بشأن هذه القضية.

ولم ترد بعثة «إسرائيل» في الأمم المتحدة على طلب للتعليق على أحدث تقرير، في حين من جهتها انتقدت السعودية التقرير واعتبرته مبالغاً فيه.

وقال عبد الله المعلمي سفير السعودية بالأمم المتحدة أن التقرير يعترف بالخطوات التي اتخذها التحالف لحماية الأطفال، مشيراً إلى أن «حياة جميع الأطفال غالية».

وتساءل عن مصادر التقرير ومدى دقته، ووصف الأعداد بأنها «مبالغ فيها»، وفق المعلمي.

يذكر أن التحالف السعودي أضيف على القائمة السوداء لفترة وجيزة في ٢٠١٦ ثم استبعده بان كي مون لحين إجراء مراجعة، لكنه اتهم في ذلك الوقت السعودية بممارسة ضغوط «غير مقبولة» ولا مبرر لها بعد أن قالت مصادر «لرويترز» إن الرياض هددت بقطع بعض تمويل الأمم المتحدة، في حين نفت السعودية أنها هددت بان كي مون.

وكانت منظمة «سايف ذا تشيلدرن» البريطانية غير الحكومية طالبت في تقرير لها في أيار ٢٠١٨ بحقوق أطفال اليمن، وقالت إن أكثر من ١,٢ بليون طفل في العالم، أي أكثر من نصف أطفال العالم، مُهدّدون بالحروب أو الفقر المُدقِع أو التمييز الجندري.

على حين قالت منظمة «اليونيسيف» أن أماً واحدة وستة مواليد يموتون كلّ ساعتين في اليمن.

كذلك لا يزال أطفال فلسطين يواجهون آلة القمع الإسرائيلية المتواصلة بحقهم من قِبَل الاحتلال، في الوقت الذي تتوانى فيه منظّمات حقوق الإنسان، بالوقوف على عملها الأساسي وهو حماية الطفل الفلسطيني من هذه الانتهاكات.

وكالات

تونس تودع رئيسها السبسي في جنازة وطنية وبحضور عدد من قادة الدول

شيع في العاصمة التونسية أمس جثمان الرئيس التونسي الراحل الباجي قايد السبسي إلى مثواه الأخير في مقبرة الجلاز، في جنازة وطنية وسط إجراءات أمنية مشددة.

وحضر الجنازة زعماء عديد من الدول العربية والغربية، كما أعلن حافظ قايد السبسي ابن الرئيس الراحل، أن الدعوة مفتوحة لجميع التونسيين لحضور الجنازة.

وألقى القائم بأعمال رئاسة الجمهورية التونسية، الرئيس المؤقت لتونس محمد الناصر كلمة بالرئيس الراحل وسط الحضور في قصر الرئاسة.

وقال الناصر: إن الرئيس الراحل نجح في خلق التوازنات السياسية في تونس، مشيراً إلى أنه كان مهندس الوفاق الوطني.

ثم ألقى كلمة لتأبين السبسي كل من الرئيس التونسي المؤقت محمد الناصر، الرئيس الجزائري المؤقت عبد القادر بن صالح، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، رئيس المجلس الرئاسي في حكومة الوفاق في ليبيا فايز السراج، رئيس البرتغال مارسيلو ريبيلو دي سوزا، رئيس مالطا جورج فيلا، ملك إسبانيا فيليب السادس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وقال الرئيس الفرنسي في كلمته: إن الراحل كان رجلاً مناضلاً، وكان رئيساً عظيماً راكم سنوات من الحكمة، مضيفاً: إن الرئيس السبسي الراحل تحمّل من أجل بلاده واستقرارها السياسي والمساواة بين المرأة والرجل، وأشار إلى أن الراحل واجه بشجاعة الظلامية والإرهاب.

وشددت السلطات إجراءاتها الأمنية وأغلقت الطرق التي مر عبرها موكب الجنازة أو بالقرب منها، وانتشرت قوات الأمن في أغلب مناطق العاصمة وقرب مقبرة الجلاز، حيث سيوارى جثمان الراحل الثرى إلى جانب أفراد من عائلته.

وعلى جنبات الطرقات الرابطة بين ضاحية قرطاج وتونس وقف عدد كبير من الرجال والنساء والأطفال يبكون رحيل السبسي رافعين صوره وأعلام تونس ومرددين النشيد الوطني.

وكان جثمان السبسي قد نُقل من المستشفى العسكري في العاصمة تونس إلى قصر قرطاج في الضاحية الشمالية مروراً بعدد من شوارع العاصمة تونس على متن سيارة عسكرية لُفت بعلم البلاد، ثم ووري الثرى في مقبرة الجلاز حيث دفن أفراد من عائلته، في ظل حراسة عسكرية وأمنية مشددة.

هذا وأعلنت الرئاسة التونسية الخميس الماضي وفاة الرئيس السبسي عن عمر ٩٢ عاماً، وذلك بعد خمس سنوات من توليه الرئاسة كأول رئيس ينتخب انتخاباً مباشراً وديمقراطياً بنسبة ٥٥,٦٨ بالمئة بعد الثورة التونسية.

وبعد بضع ساعات من وفاة السبسي أدى رئيس البرلمان محمد الناصر اليمين رئيساً مؤقتاً للبلاد في انتقال سلس للسلطة. وبعد ذلك بقليل قالت الهيئة المستقلة للانتخابات: إن انتخابات الرئاسة ستجري في ١٥ أيلول بعد أن كانت مقررة في ١٧ تشرين الثاني.

وقررت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في تونس تقديم موعد الانتخابات التشريعية التي كان مقرراً إجراؤها في تشرين الأول المقبل، إلى ١٥ أيلول المقبل، وكان السبسي قد أعلن في نيسان ٢٠١٩ عدم نيّته الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة.

(روسيا اليوم– الميادين- رويترز)

من جنازة الرئيس التونسي الراحل الباجي قايد السبسي الذي توفي عن عمر يناهز ٩٢ عاماً (رويترز)

رغم المناشدات الدولية... السلطات البحرينية تعدم ٣ شبان

نفذت النيابة العامة البحرينية صباح أمس السبت حكم الإعدام بحق ٣ مدانين في قضايا متعلقة بـ«الإرهاب» وقتل إمام مسجد.

وذكرت جماعات حقوقية أن اثنين منهم هما الناشطان «الشيعيان» علي العرب وأحمد الملالي اللذان صدر حكم بإعدامهما العام الماضي خلال محاكمة مع ٥٦ شخصاً آخر أدينوا وصدرت بحقهم أحكام بالسجن في «جرائم إرهابية».

وقضت المحكمة بسجن ١٩ متهماً مدى الحياة وسجن السبعة والثلاثين الباقين لفترات تصل إلى ١٥ عاماً بتهمة الانتماء لخلية إرهابية مدربة على استخدام الأسلحة الثقيلة والمتفجرات.

بدورها أعلنت جمعية الوفاق البحرينية المعارضة أن السلطات نفذّت حكم الإعدام صباح أمس بحق الشابين أحمد الملالي وعلي العرب.

وأشارت الجمعية إلى أن السلطات البحرينية ترفض تسليم جثامين الشهيدين إلى ذويهم لدفنهم، وتحدد مقبرة معينة مع منع الناس من حضور الدفن.

وكانت منظمة العفو الدولية طالبت السلطات البحرينية بإيقاف عملية تنفيذ الإعدام بحق الملالي والعرب على وجه السرعة، واصفة محاكمتهما بـ«الجماعية والجائرة للغاية»، مشيرة إلى أن اعترافاتهم جاءت تحت التعذيب.

وفي وقت سابق قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش»: إن الأمن البحرين اعتقل الشابين في ٩ شباط ٢٠١٧، وأدانتهما محكمة «بجرائم إرهابية» وحكمت عليهما بالإعدام في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٨ في محاكمة جماعية شابتها مزاعم التعذيب وانتهاكات خطرة للإجراءات القانونية الواجبة، وفق المنظمة.

وبدوره قال معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، وهو منظمة حقوقية بحرينية مقرها لندن: إن «الإعدامات تجعل اليوم أحد أحلك أيام البحرين».

وقال مدير المعهد سيد أحمد الوداعي في بيان أُرسل إلى رويترز: «يبدو أن الحكومة البحرينية خططت لهذا بإتقان، واختارت توقيت الإعدامات ليتزامن مع عطلات المجالس التشريعية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة حتى تتجنب الأنظار الدولية».

وكانت البحرين أنهت وقفاً فعلياً لتطبيق عقوبة الإعدام دام ٧ سنوات في كانون الثاني ٢٠١٧ عندما أعدمت ٣ رجال بتهمة تنفيذ تفجير أسفر عن مقتل ٣ من رجال الشرطة، وسط مزاعم بأن الاعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب.

وفي سياق متصل، أفاد مراسل الميادين بأن ناشطاً بحرينياً اقتحم سفارة بلاده في لندن، ما دفع الشرطة البريطانية إلى فرض طوق أمني حول مبنى السفارة.

وكالات

الوطن
عين على الوطن... سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥–٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨–٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦–٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧–٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥–٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠